A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

البند 4–9 من جدول الأعمال **CX/CAC 23/46/11**

سبتمبر/أيلول 2023

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة السادسة والأربعون

عمل من إعداد لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لاعتماده أو الموافقة عليه من جانب الهيئة

1- إنّ الهيئة مدعوّة إلى اعتماد مشاريع المواصفات والنصوص ذات الصلة المعروضة لاعتمادها بشكل نهائي. وترد النصوص ذات الصلة الصادرة عن لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات (اللجنة) في **الجزء 1** من هذه الوثيقة.

2- وترد التعليقات الواردة من اللجنة بشأن مشاريع المواصفات والنصوص ذات الصلة المقترحة في الوثيقة CX/CAC 23/46/11 Add.1.

3- وإنّ الهيئة مدعوّة كذلك إلى الموافقة على اقتراحات الأعمال الجديدة التي تقدمت بها اللجنة ترد هذه الاقتراحات في **الجزء 2** من هذه الوثيقة، بما يشمل الإحالة إلى وثيقة المشروع في التقرير ذي الصلة. وقد أرفقت وثائق المشاريع بهذه الوثيقة تسهيلًا للإحالة ولضمان توافرها باللغات الستّ كافة. إنّ الهيئة مدعوّة إلى النظر في هذه الاقتراحات في ضوء *خطتها الاستراتيجية للفترة 2020–2025 ومعايير تحديد أولويات العمل وإنشاء الأجهزة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي*.

4- وأجرت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الرابعة والثمانين استعراضًا تقييميًا لهذه النصوص.

الجزء 1 – المواصفات والنصوص ذات الصلة المعروضة لاعتمادها بشكل نهائي

جهاز الدستور الغذائي	المواصفات والنصوص ذات الصلة	الوثيقة المرجع	رقم الوثيقة	الخطوة
لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	الخطوط التوجيهية بشأن الاعتراف بتكافؤ النظم الوطنية للرقابة على الأغذية والحفاظ على هذا التكافؤ	REP23/FICS، الفقرة 44، المرفق الثاني	N25-2017	8/5
	المبادئ والخطوط التوجيهية بشأن استخدام المراجعة والتحقق عن بُعد في الأطر التنظيمية	REP23/FICS، الفقرة 104، المرفق الثالث	N07-2022	8/5

الجزء 2– اقتراحات بشأن القيام بعمل جديد أو تنقيح مواصفة

جهاز الدستور الغذائي	النص	المرجع ووثيقة المشروع
لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات	تنقيح وتحديث *مبادئ اقتفاء الأثر/ تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية* (CXG 60-2006)	REP23/FICS، المرفق الرابع والملحق الأول من هذه الوثيقة

الملحق الأول

وثيقة مشروع

اقتراح عمل جديد لتنقيح *مبادئ اقتفاء الأثر/تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية* (CXG 60-2006)

(معروض للموافقة عليه)

1- الغرض من هذه المواصفة ونطاقها

يتمثل الغرض من هذا العمل الجديد في تحديث الوثيقة CXG 60-2006 لكي تأخذ في الحسبان التطورات التي حصلت منذ استكمال هذا العمل في عام 2006. ومن شأن هذا العمل أن يعزز التنسيق ويساعد على إدارة المخاطر على سلامة الأغذية، بما يضمن الممارسة العادلة في تجارة الأغذية. وسينطوي هذا العمل على ما يلي:

- تنقيح *مبادئ اقتفاء الأثر/تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية* (CXG 60-2006)

بهدف تحديث النص ليأخذ في الحسبان الاعتبارات التنظيمية وممارسات التصنيع الجيدة القائمة والناشئة وأوجه التقدم في التكنولوجيا الداعِمة، بموازاة الحفاظ على الحياد من حيث التكنولوجيا.

- وضع هيكل جديد يتيح إضافة محتوى إضافي (انظر القسم 3 أدناه).

ويتمثل نطاق هذا العمل الجديد في ما يلي:

- إسداء المشورة بشأن الممارسات الجيدة، بما في ذلك الاعتبارات الرئيسية التي من شأنها تعزيز تبادل المعلومات بين نظم مختلف أصحاب المصلحة.
- وتعزيز استخدام اقتفاء الأثر/تتبع المنتج في سياق النظام الوطني للرقابة على الأغذية ككل و/أو في أجزاء منه، بحسب الاقتضاء.
- وتقديم توجيهات بشأن أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة/ أصحاب المصلحة المشاركين في إنتاج الأغذية أو المكونات وتجهيزها وتوزيعها ونقلها وبيعها بالتجزئة، مع مراعاة حالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

2- الجدوى وحسن التوقيت

تتمثل إحدى الممارسات الجيدة للجان الدستور الغذائي في استعراض المواصفات الخاصة بها للتأكد من أنها ما زالت مجدية وملائمة للغرض المنشود. وتم وضع الخطوط التوجيهية المتعلقة باقتفاء الأثر بصيغتها النهائية منذ سبعة عشر عامًا وهي تظهر العادات والممارسات التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وبالتالي فإن هذه الخطوط التوجيهية لا تبيّن بشكل كامل طرق التفكير في الوقت الراهن والنُهج المعاصرة لتتبع المنتج التي ظهرت عقب اعتمادها. وإنّ هذه النُهج الجديدة والناشئة مدفوعة ببرامج تنظيمية معاصرة وبعزم الصناعة على الابتكار، ما من شأنه أن يزيد الوضوح على طول سلاسل الإمدادات التي تساعدها على إدارة المخاطر بشكل أفضل وتلبية طلبات المستهلكين. ولم تتوقع الخطوط التوجيهية الصادرة عام 2006 هذه التغييرات ما يعني أنّ نصّ الدستور الغذائي الراهن لا يراعي بالكامل هذه النهج الجديدة والناشئة للتتبع.

وبات اليوم يعترف باقتفاء الأثر أكثر مما كان عليه الحال في عام 2006 كعنصر من مكونات النظم الوطنية للرقابة على الأغذية المعاصرة والمصممة جيدًا إلى جانب ممارسات النظافة الجيدة المنصوص عليها في *المبادئ العامة لنظافة الأغذية* (CXC 1-1969). وأصبح هذا الاعتراف واضحًا خلال عملية وضع الخطوط التوجيهية المتعلقة بالنظم الوطنية للرقابة على الأغذية (أي *المبادئ والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية* (CXG 82-2013)) التي تحدد إمكانية التتبع باعتبارها سمة رئيسية لنظام رقابة فعّال. ويوفّر اقتفاء الأثر/التتبع، كأداة، معلومات قيّمة للربط بين مختلف المراحل التي يمرّ بها المنتج، من إنتاجه الأولي إلى استهلاكه. وغالبًا ما تكتسي معلومات التتبع، وكيفية حفظها، وسهولة الوصول إليها أهمية حاسمة عندما تكون سلامة المنتج الغذائي مهددة. وإنّ إمكانية تشغيل هذه النظم الجديدة/المعاصرة مع سائر النظم القائمة واستخدام معايير البيانات المشتركة يشكلان سمة حاسمة لهذه النظم. غير أنّ قيمة نظم الرقابة لا تنحصر على إدارة عمليات/ حوادث سحب المنتجات من الأسواق لأغراض سلامة الأغذية. لقد أدّى الابتكار وتوافر التكنولوجيا بأسعار معقولة بقدر أكبر إلى تطبيق الأعمال التجارية لنظم تتبع محسّنة بشكل طوعي، تعود بالنفع على الصحة العامة وتلبي احتياجات الأعمال التجارية والهيئات التنظيمية بشكل أفضل من خلال زيادة الوضوح على طول سلاسل الإمدادات ما يسمح بدوره باستخدام الموارد بكفاءة أكبر. وفي الواقع، كلّما كان نظام التتبع أفضل كلّما كان التدخل التنظيمي موضعيًا وحاسمًا، ما من شأنه توفير الوقت، والحد من المهدر من الأغذية وتقليص التكاليف للأعمال التجارية المتضررة.

وفي ضوء التغيّرات الجارية بالفعل في النظام الغذائي، سيكون من المناسب أن يقوم الدستور الغذائي بتنقيح الوثيقة CXG 60-2006 وتحديثها تجنّبًا لخطر تجزئة العمل، من خلال توفير مصدر عملي من شأنه أن يساعد في تعزيز التنسيق. وعلاوةً على ذلك، فإنّ تزايد التجارة العالمية وتعقيد سلاسل الإمدادات ورقمنة المعلومات جنبًا إلى جنب مع ظهور تكنولوجيات بأسعار معقولة بقدر أكبر لتيسير تكامل المعلومات الخاصة بسلسلة الأغذية وتشاركها، يفيد بأنّ الوقت قد حان لإعادة النظر في النص المعتمد في عام 2006.

3– الجوانب الرئيسية الواجب تغطيتها

سوف تستند التوجيهات المنقّحة على الوثيقة CXG 60-2006. وسوف يغطي الهيكل والمحتوى المقترحان الجوانب التالية:

- التمهيد (قسم جديد– يجمع بين السياق والأساس المنطقي في الوثيقة CXG 60-2006).
- النطاق (سيجري تنقيحه لتعزيز استخدام اقتفاء الأثر/تتبع المنتج كأداة ضمن نظام وطني للرقابة على الأغذية، ككل و/أو في أجزاء منه، بحسب الاقتضاء).
- التعاريف (استعراضها وتحديثها، بحسب الاقتضاء، بالاستناد إلى الوثيقة CXG 60-2006)
- المبادئ (الاحتفاظ بمبدأ تمكّن مشغلي الأعمال التجارية الغذائية من تحديد الجهة المزوّدة للمنتج والجهة المستهلكة له، وتنقيح المبادئ/تكملتها، بحسب الاقتضاء بالاستناد إلى الوثيقة CXG 60-2006)
- الأدوار والمسؤوليات (قسم جديد، السلطات المختصة، مشغّلو الأعمال التجارية الغذائية)
- الأطر التنظيمية (الجمع مع فقرة "التصميم" في الوثيقة CXG 60-2006 وإضافة قسم "الاعتبارات الرئيسية" للحفاظ على المرونة)
- الممارسات الجيدة (الجمع مع الفقرات الخاصة بتطبيق الخطوط التوجيهية في الوثيقة CXG 60-2006 وتكملتها لتغطية النهج الجديدة/ الناشئة، بما يشمل تبادل المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة).

4– تقييم على أساس *معايير تحديد أولويات العمل*

المعيار العام

حماية المستهلك من منظور الصحة وسلامة الأغذية وضمان ممارسات منصفة في تجارة الأغذية ومراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية.

سوف يدعم العمل الجديد المقترح إنشاء أو تطوير نظم لاقتفاء الأثر/ تتبع المنتجات من شأنها أن تحدد بسرعة أكبر المنتجات التي لها تأثير سلبي على صحة المستهلك. وسوف يعزز أيضًا الممارسة العادلة في تجارة الأغذية. كما سيعزز اتساق النُهج في ما بين البلدان وتنسيقها، ما من شأنه أن يسهّل بالتالي التواصل حول الشواغل المتصلة بسلامة الأغذية، بموازاة إتاحة المرونة الكافية للنظر في مختلف مستويات القدرات والتنمية في مختلف البلدان. وستتيح الخطوط التوجيهية الدولية المحدثة أيضًا قدرًا أكبر من الوضوح واليقين للأعمال التجارية الغذائية.

المعايير المطبقة على المواضيع العامة

(أ) تنويع التشريعات الوطنية والنتائج الظاهرة أو المعوقات المحتملة التي تعترض سبيل التجارة الدولية.

بإمكان الافتقار إلى المواصفات الموحدة في مجال اقتفاء الأثر/ تتبع المنتج أن يعيق الاستجابة السريعة، وهو أمر مهم بصفة خاصة في الحالات التي يمكن أن تتأثر فيها الصحة العامة. ومن شأن تحديث توجيهات الدستور الغذائي لكي تتضمن الممارسات الراهنة لاقتفاء الأثر/ تتبع المنتجات أن يوفر إطارًا مشتركًا للنهج المنسّقة، ما من شأنه أن يساعد على منع تجزئة العمل.

(ب) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين أقسام العمل المختلفة

الرجوع إلى القسم أعلاه الخاص بالنطاق.

(ج) العمل الذي سبق لمنظمات دولية أخرى أن أجرته في هذا المجال و/أو العمل المقترح من جانب الجهاز/ الأجهزة الحكومية الدولية المعنية.

اضطلعت منظمات مثل مركز الأمم المتحدة لتيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل ومنظمة الجمارك العالمية (مثلًا https://www.wcoomd.org/DataModel) بعمل يندرج في هذا المجال المتصل بالمعايير الخاصة بالبيانات.

(د) قابلية وضع مواصفة موحّدة عن موضوع الاقتراح

يشمل الدستور الغذائي حاليًا وثيقة مبادئ تغطي هذا المجال. ومن المتوقع أن ينظر العمل المقترح في إجراء تنقيحات على التوجيهات القائمة. ومن شأن وضع مواصفة موحدة في مجال اقتفاء الأثر/تتبع المنتج تشمل النهج الجديدة والناشئة أن يساعد في تسهيل التواصل بين الشركاء التجاريين.

(هـ) مراعاة حجم المشكلة أو القضية على الصعيد العالمي

إنّ تزايد التجارة العالمية وتعقيد سلاسل الإمدادات ورقمنة المعلومات إلى جانب التكنولوجيات لتيسير تكامل مثل هذا النوع من المعلومات وتشاركها، يفيد بأنّ الوقت قد حان لإعادة النظر في *مبادئ اقتفاء الأثر/تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية* (CXG 60-2006) لضمان ملاءمة نطاقها ومحتواها للغرض المنشود منها، فتتضمن مثلًا اعتبارات محدّثة وذات الصلة عن الممارسات الجيدة على المستوى التنظيمي والصناعي.

5– الجدوى بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي

يرتبط العمل المقترح بشكل مباشر بأهداف هيئة الدستور الغذائي. وعلى وجه التحديد، بالغايتين الأولى والخامسة من الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2020–2025، أي "معالجة القضايا الحالية والمستجدة والحرجة في الوقت المناسب" و"تعزيز النظم والممارسات المتعلقة بإدارة العمل التي تدعم إنجاز جميع غايات الخطة الاستراتيجية بفعالية وكفاءة". وبشكل خاص، يتصل هذا العمل بالهدف الاستراتيجي 1–2 "ترتيب الاحتياجات والقضايا المستجدة بحسب الأولوية".

6– معلومات عن العلاقة بين الاقتراح وغيره من وثائق الدستور الغذائي القائمة فضلاً عن الأعمال الأخرى الجارية

بالإضافة إلى التوجيهات الموجودة أي *مبادئ اقتفاء الأثر/تتبع المنتج باعتبارها أداة ضمن نظام التفتيش ومنح شهادات المصادقة للأغذية* (CXG 60-2006)، سيبحث هذا العمل في سائر نصوص الدستور الغذائي الموجودة مثل *المبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بتبادل المعلومات في حالات الطوارئ في مجال سلامة الأغذية* (CXG 19-1995)، والمبادئ *والخطوط التوجيهية للنظم الوطنية للرقابة على الأغذية* (CXG 82-2013)، و*مبادئ وخطوط توجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان المستوردة والمصدرة لدعم التجارة بالأغذية* (CXG 89-2016) و*المبادئ العامة لنظافة الأغذية* (CXC 1-1969).

7– تحديد أي متطلبات للحصول على المشورة العلمية للخبراء وتوافرها

غير مطلوب.

8– تحديد أي حاجة إلى إسهامات فنية في المواصفات من الأجهزة الخارجية كي يتسنّى التخطيط لذلك

غير مطلوب حاليًا.

9– الجدول الزمني المقترح لاستكمال العمل الجديد بما في ذلك تاريخ البدء بالعمل والتاريخ المقترح لاعتماد العمل عند الخطوة 5 والتاريخ المقترح لاعتماده من قبل الهيئة؛ ولا ينبغي للجدول الزمني لوضع مواصفة معينة أن يتعدى الخمس سنوات عادةً.

رهنًا بموافقة هيئة الدستور الغذائي في دورتها السادسة والأربعين في عام 2023، يتمثل الهدف في استكمال العمل الجديد خلال دورتين اثنتين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات أو في غضون ثلاث سنوات، اعتمادًا على الجدول الزمني لاجتماعات اللجنة في المستقبل.